



استفسر عن الجهة المكلفة بصيانة الساتر الكهربائي الحدودي

الدلال يسأل عن الإجراءات الاحترازية لتأمين حدودنا مع العراق



محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح قال في مقدمته: اتخذت الكويت إجراءات احترازية واحتياطية لتأمين حدودها الجغرافية مع جمهورية العراق حماية لها من عمليات التسلل غير المشروع وكذلك حماية الأمن الكويتي الحدودي والداخلي، ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

ومن أبرز صور الحماية التي تتولى الإشراف عليها ومتابعتها وزارة الداخلية مشروع الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة.

كلا من الساتر الكهربائي والأسلاك الشائكة وكذلك الحاجز الترابي لا توجد صيانة له قائمة حالياً وأن هناك مشاكل بين وزارة الداخلية والشركة المختصة بالصيانة.

2- يرجى تزويدي بإجراءات وآليات وزارة الداخلية بشأن فاعلية وجاهزية كل من الساتر الكهربائي الحدودي وكذلك الحاجز الترابي في أداء الأهداف المطلوبة وهل يوجد لدى الوزارة إدارة أو جهاز مختص يقدم تقارير دورية في هذا الشأن مع بيان الحالة الحالية لتلك المشاريع.

3- يرجى تزويدي ببيانات الجهات المكلفة

بالمخطوطات والوثائق التاريخية، ومساحة قراءة وبرامج تثقيفية للأطفال، وكذلك قاعات للمحاضرات والأنشطة الثقافية بشكل عام.

3- تحتوي المكتبة على الوسائل اللازمة للتسويق لفكرة المكتبات العامة ودورها وأهميتها في تنمية ورفع وعي المجتمع.

4- يتم عمل تحديث دوري للمراجع في المكتبة كل 3 أشهر.

5- يكون لتلك المكتبات صلاحية قبول صور الدعم من الهيئات والتبرعات المخصصة للمشاريع والبرامج الثقافية.

6- ترفع تلك المكتبات تقريرا سنويا عن عدد زوارها والشريحة التي استفادت من خدماتها، بالإضافة لبرامجها وأنشطتها السنوية وآليات تطوير أنشطتها للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

2- تشمل المكتبة - بالإضافة للاقسام الاعتيادية - أقساما تختص

بإمكانية اطلاع أي مواطن أو باحث على المعلومات والمراجع والبيانات المحفوظة إلكترونياً ما يشجع الأفراد في المجتمع على المطالعة والتعليم الذاتي وتوفيق المصادر والمراجع للأبحاث العلمية فيساهم ذلك في خلق المواطن الصالحة ونهضة المجتمع وزيادة ثقافة المجتمع العام، لذا فإنني أتقدم بالإقتراح برغبة التالي:

قيام المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالتعاون مع الجهات المختصة بالدولة والمجتمع المدني بـ:

1- إنشاء مكتبات عامة متطورة على شاكلة المراكز الثقافية في كل محافظة بالتعاون مع المتخصصين في علوم المعلومات والمكتبات من جامعة الكويت وغيرها والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

2- تشمل المكتبة - بالإضافة للاقسام الاعتيادية - أقساما تختص

عرفانا بتاريخه المشرف وجهوده الكبيرة في خدمة الوطن

الشاهين لتسمية أحد المرافق الأمنية باسم عبدالحميد الحجبي



أسامة الشاهين

الداخلية وشغل منصب مدير كلية الشرطة ووكيل الوزارة المساعد لشؤون

قدم النائب أسامة الشاهين اقتراحاً برغبة بتسمية أحد المرافق الأمنية في الكويت باسم المرحوم عبدالحميد الحجبي. ونص الاقتراح على ما يلي:

انتقل إلى رحمة الله تعالى المرحوم الفريق متقاعد عبدالحميد الحجبي، محافظ الفروانية الأسبق، وكان قد خدم الوطن العزيز من خلال مسيرته الحافلة بالعطاء على المستوى الأمني حيث تدرج في الرتب والمناصب بوزارة

المروور وعين محافظاً لمحافظة حولي وبعدها محافظاً لمحافظة الفروانية عقب تقاعده من الخدمة بوزارة الداخلية. وعلى المستوى الرياضي فقد تولى مناصب عدة، منها رئيس الاتحاد الرياضي العربي والدولي للشرطة، ورئيس الاتحاد العربي للسباحة، ورئيس المكتب التنفيذي لدى الاتحاد الرياضي العربي للشرطة، إضافة إلى شغله منصب رئيس الاتحاد الكويتي للسباحة

وعضو مجلس إدارة نادي السالمية ونائب الرئيس. كما عرف عن التقيد بحرمه الله - خدمة الآخرين من دون انتظار مقابل والسهر على راحتهم وأمنهم، والعطاء اللامحدود للكويت الغالية. ونص الاقتراح على تسمية أحد المرافق الأمنية في الكويت باسم المرحوم عبدالحميد الحجبي - رحمه الله - عرفانا بتاريخه المشرف وجهوده الكبيرة في خدمة الوطن في الجبالين الأمني والرياضي وغيرها.

عدم جواز الطعن في الحكم الصادر في المخاصمة إلا بطريق التمييز

5 نواب يقترحون تعديل قانون المرافعات لتنظيم مخاصمة القضاة وأعضاء النيابة



رياض العدساني



صفاء الهاشم



صالح عاشور

قدم 5 نواب اقتراحاً بقانون بإضافة مواد جديدة إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم رقم (38) لسنة 1980.

وجاء في نص الاقتراح الذي قدمه النواب محمد الدلال، أسامة الشاهين، صالح عاشور، رياض العدساني، وصفاء الهاشم، المواد التالية:

(المادة الأولى):

يجوز مخاصمة رجال القضاء والنيابة العامة في الأحوال الآتية:

إذا وقع من أحد رجال القضاء أو النيابة العامة حكم على الطالب بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار وبمصادرة الكفالة مع التعويضات لرجل القضاء المخاصم إن كان لها وجه، وإذا قضت بصحة المخاصمة حكمت على رجل القضاء أو النيابة العامة المخاصم بالتعويضات والمصاريف وببطلان تصرفه، ومع ذلك لا تحكم ببطلان الحكم الصادر لمصلحة خصم آخر غير طالب المخاصمة إلا بعد إعلانه لإبداء أقواله ويجوز للمحكمة في هذه الحالة أن تحكم في الدعوى الأصلية إذا رأت أنها صالحة للحكم وذلك بعد سماع أقوال الخصوم، وإذا كان قضاء المحكمة بصحة المخاصمة مبنياً على الخطأ الجسيم فإن الدولة تلتزم بدفع التعويضات التي قد يقضى بها للطالب.

(المادة الثانية):

يجب رفع دعوى المخاصمة خلال ثلاثين يوماً، ويبدأ هذا الميعاد من اليوم الذي ظهر في الغش أو التدليس أو إساءة استعمال السلطة، وفي حالة الخطأ الجسيم يبدأ الميعاد من تاريخ التصرف النهائي أو من تاريخ الحكم، ما لم يكن قد صدر أي حكم في غيبة الطالب فيبدأ الميعاد من تاريخ علمه بالخطأ أو إعلانه في وطنه الأصلي أو محل عمله، ويسقط الحق في إقامة دعوى المخاصمة تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها في غير تلك الحالات.

(المادة الثالثة):

ترفع دعوى المخاصمة بتقرير يودع في إدارة كتاب محكمة التمييز يوقعه الطالب أو من يوكله في ذلك توكيلاً خاصاً، وعلى الطالب عند التقرير أن يودع 1500 دينار على سبيل الكفالة ويجب أن يشتمل التقرير على بيان أوجه المخاصمة وأدلتها وأن تتودع معه الأوراق المؤيدة لها، وتعرض على إحدى دوائر محكمة التمييز تشكل أو يتم ندبها من الجمعية العامة لمحكمة التمييز بعد تليغ صورة التقرير إلى المطلوب ضده ويحدد لنظر الجلسة خلال عشرة أيام من ابلاغ المطلوب ضده وتقوم إدارة الكتاب بإخطار الطرفين بتاريخ الجلسة.

(المادة الرابعة):

إذا حكم بقبول المخاصمة حدد الحكم جلسة لنظر موضوع المخاصمة في جلسة سرية أمام دائرة أخرى من الدوائر المدنية لمحكمة التمييز ولا يحوز الحكم بقبول المخاصمة أي حجية أمام الدائرة الأخرى، ويحكم في الدعوى بعد سماع الطرفين ونيابة التمييز.

(المادة الخامسة):

يكون رجل القضاء أو النيابة العامة المخاصم غير صالح لنظر أي دعوى من تاريخ الحكم بقبول

الشأن لأن القاضي يسأل مدنياً عن خطئه مثله في ذلك مثل غيره من الموظفين، ولا تتحدد مسؤوليته بقصرها على حالات محددة بذاتها حصراً. فضلاً عن أن مسؤوليته تنقثر في دعوى تعويض عادية تحكمها الإجراءات العادية الخصومة المدنية وإذا حكم على القاضي بالتعويض فإن الحكم لا يؤثر في بقاء عمل القاضي المشوب بالخطأ إذا يظل هذا العمل صحيحاً حتى يلغى بطريقة من طرق الطعن.

ولأن القاضي يعتبر تابعاً للدولة فإنها تكون مسؤولة عن خطئه ويجوز اختصامها في الخصومة ذاتها تطبيقاً للقواعد العامة.

ولما كان الأصل العام في القانون أن كل خطأ يسبب ضرراً للغير يلزم من أحدثه بتعويضه حسبما نصت على ذلك المادة (227) من القانون المدني، فإن تطبيق هذا المبدأ على إطلاقه بالنسبة إلى القاضي في علاقته بالخصوم يؤدي إلى تعرضه لكثير من دعاوى التعويض التي لا تجعله يشعر بالاستقلال في الرأي عند إصداره أحكامه فضلاً عن انشغاله بالدفاع في هذه الدعاوى عن أداء مرفق القضاء.

بيد أن هذا لا يشفع في أن يكون مؤداه إعفاء من كل مسؤولية مدنية، لأن خطأ القاضي إذا كان من شأنه التشكيك في حياده وفي حسن تطبيقه للقانون لا ينبغي أن يجرم المضرور من هذا الخطأ من الرجوع عليه بالتعويض عن هذا الضرر، ومن ثم لزم وضع القواعد خصصاً للمسؤولية القضائية المدنية، والمسؤولية القضائية المدنية عن أعمالهم في قيامهم على تحقيق العدالة. وهذه القواعد ترمي إلى ضمان ألا تؤدي مسؤولية القاضي إلى التأثير في استقلاله، وتحديد الحالات التي يسأل فيها القاضي مدنياً دون سواها بحيث لا يسأل عن كل خطأ على خلاف ما تقتضي به القواعد العامة بالنسبة إلى الأفراد.

مع وضع إطار لتقرير هذه المسؤولية يتمثل في نظام مخاصمة القضاة الذي لا يخضع لكل القواعد العامة، احتذاء بما جرت عليه التشريعات في العديد من الدول. وتأسيساً على ما تقدم أعد هذا الاقتراح بقانون ابتغاء إحاطة القضاة

وأعضاء النيابة العامة بضمانة تكفل إشعارهم بالاستقلال والطمأنينة في انصرافهم إلى الاضطلاع برسالتهم في محراب العدالة دون خشية التعرض لمساءلات لا حدود لها تقض مضجعهم وتؤثر على أدائهم بوجه عام، وفي الوقت ذاته توفر لهم رعاية لعدم الغش من مكائنتهم أو من التوقيير الواجب لهم مع تحديد الصالات التي تنعقد فيها مسؤولية القاضي أو عضو النيابة دون سواها مما تحكمه القواعد العامة للمسؤولية المدنية دون إخلائه من القدر من المسؤولية الذي لا يفوت معه حق الأفراد في التعويض.

ويقضى هذا الاقتراح بقانون بإضافة مواد إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية تنظم مخاصمة القضاة وأعضاء النيابة العامة وإضافة باب جديد في هذا الشأن.

وتتناول المواد المضافة تحديد الحالات التي تجوز فيها مخاصمة القضاة وأعضاء النيابة العامة، والمواعيد الواجب مراعاتها بحسب طبيعتها وحالة وتكييفها وأوضاع كل دعوى، وتبين إجراءات رفع دعوى المخاصمة، والجهة التي تتخذ أمامها هذه الإجراءات، والأوجه والأدلة التي يلزم تقديمها، والهيئة التي تعرض عليها الدعوى والمرحل التي يمر فيها نظرها، وتقرير جواز قبولها.

ونص المقترح على أن يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى موضوع المخاصمة من تاريخ الحكم بجواز قبول المخاصمة.

وعلى أنه إذا قضى بصحة المخاصمة حكماً على القاضي أو على عضو النيابة المخاصم ببطلان تصرفه وبالتعويضات والمصرفات، على خلاف الوضع في حالة الحكم على القاضي بالتعويض بالتطبيق للقواعد العامة للمسؤولية المدنية، في غياب نظام مخاصمة القضاة، إذ إن هذا الحكم لا يؤثر في بقاء عمل القاضي المشوب بالخطأ صحيحاً إلى أن يلغى بطريقة من طرق الطعن.

وقد تضمن الاقتراح في ختام مواده نصاً بعدم جواز الطعن في الحكم الصادر في المخاصمة إلا بطريق التمييز لحصر الخصومة المتعلقة بها في نطاق يناهزها عن اللد ويوفر لطرفها أوفى ضمانات.